

Distr.: General
28 January 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البنادان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

المعايير والالتزامات المعيارية بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/48، لمحة عامة تحليلية عن المعايير والالتزامات المعيارية بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن. ويخلص التقرير إلى أن الإطار الدولي الحالي يوفر تغطية مجزأة وغير متسقة لحقوق الإنسان لكبار السن في القانون والممارسة، وأن هناك حاجة إلى التحرك بسرعة نحو وضع واعتماد إطار متماسك وشامل ومتكامل لحقوق الإنسان بشأن كبار السن، مع الحرص على إدماج شواغل كبار السن في عمل الآليات القائمة. ويهدف التقرير إلى تيسير المناقشة في اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين جرى تكليفه بموجب القرار نفسه، فضلاً عن المساهمة في جميع المناقشات ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

* أُنشئ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.



أولاً - مقدمة

1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/48. وطلب المجلس في ذلك القرار إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً عن المعايير والالتزامات المعيارية بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، على أن تقوم بذلك بالتشاور مع الدول والآليات الإقليمية وهيئات المعاهدات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وتقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين. وطلب المجلس كذلك إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد اجتماعاً لأصحاب المصلحة المتعددين، بقصد مناقشة التقرير، وأن تعد ملخصاً باستنتاجات الاجتماع يتضمن توصيات تتعلق بمعالجة الثغرات المحتملة وبحالة التشبُّث التي يشهدها القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن، وأن تقدم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والخمسين.

2- وعلى مدى دورات العمل الإحدى عشرة التي عقدها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، المنشأ والمفوض بموجب قرار الجمعية العامة 182/65 و139/67⁽¹⁾، نظر الفريق في مدى كفاية الإطار الدولي القائم المتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن وأفضل السبل لمعالجة الثغرات الممكنة وغيرها من القيود، بما في ذلك النظر، حسب الاقتضاء، في مدى الجدوى من وضع المزيد من الصكوك والتدابير. ومنذ عام 2013، قامت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع جميع كبار السن بحقوق الإنسان (المشار إليها فيما يلي باسم الخبيرة المستقلة)، التي أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولايتها في قراره 20/24، بدراسة هذه المسألة بالتفصيل؛ وعلاوة على ذلك، تناولت هيئات حقوق الإنسان الأخرى جوانب حقوق الإنسان لكبار السن في عملها. ويستند هذا التقرير إلى عمل هذه الهيئات والآليات، وكذلك إلى الدراستين التحليليتين اللتين أجرتهما المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن المعايير المعيارية فيما يتعلق بكبار السن باعتبارهما مساهمتين في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في دورتي عمله في 2012⁽²⁾ و2021⁽³⁾.

3- ولإعداد التقرير، تشاورت المفوضية مع أصحاب المصلحة المعنيين وتلقت 28 مساهمة خطية استجابةً لطلب تقدمت به من أجل الحصول على مدخلات، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمفوضية⁽⁴⁾.

(1) انظر (ي) <https://social.un.org/ageing-working-group/index.shtml>.

(2) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Normative standards in international human rights law in relation to older persons", analytical outcome paper (2012 analytical study)، يمكن الاطلاع على الدراسة بالنقر على الرابط التالي: <https://social.un.org/ageing-working-group/documents/OHCHRAnalyticalOutcomePaperonOlderPersonsAugust2012.doc>.

(3) OHCHR, Update to the 2012 analytical outcome study on the normative standards in international human rights law in relation to older persons، ورقة عمل أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان (الدراسة المحدثة في عام 2021)، آذار/مارس 2021، يمكن الاطلاع على الدراسة بالنقر على الرابط التالي: <https://social.un.org/ageing-working-group/documents/eleventh/OHCHR%20HROP%20working%20paper%202022%20Mar%202021.pdf>.

(4) انظر (ي) https://www.ohchr.org/EN/Issues/OlderPersons/Pages/submissions-res-48_3.aspx.

ثانياً - معلومات أساسية

ألف - الديمغرافيا وحقوق الإنسان لكبار السن

4- تمثل الشيخوخة السكانية السريعة أحد الاتجاهات المحددة في عصرنا⁽⁵⁾. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين هم في سن 65 عاماً فما فوق سيصل إلى 1,5 مليار شخص بحلول عام 2050، بحيث ستشكل هذه الفئة العمرية سدس سكان العالم⁽⁶⁾. وفي حين أن الشيخوخة في حد ذاتها لا تشكل بالضرورة عاملاً يجعل الأفراد أكثر ضعفاً، فإن عدداً من العوامل البدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب الشيخوخة تسهم في التحديات التي يواجهها كبار السن في التمتع بما لهم من حقوق الإنسان، مثلما أكدته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)⁽⁷⁾.

5- و"التقدم في السن" أو "كبار السن" تصنيفٌ يقوم على مفاهيم تُحددها تركيبات اجتماعية، ويصدق ذلك أيضاً على الوزن الذي يمكن أن يُعطى لتصورنا أن شخصاً ما "مسناً"⁽⁸⁾. فلا يوجد محددات بيولوجية أو زمنية ثابتة وموضوعية لموعده دخول الشخص "سن الشيخوخة"، حيث يتوقف ذلك على القيم والممارسات الثقافية للمجتمعات التي ينتمي إليها⁽⁹⁾. ويُعرف "التقدم في السن" تعريفاً مختلفاً باختلاف الأغراض؛ وحتى عندما يشكل العمر الزمني معياراً يحدد عتبة دخول سن الشيخوخة، تُستخدم أعمار مختلفة، مثلاً لتحديد الأهلية للحصول على معاش تقاعدي حكومي، أو للحصول على خصومات أو امتيازات أخرى، أو لمراجعة قدرة الشخص على القيادة⁽¹⁰⁾. وقد اختلفت المفاهيم التي تحدد وضع "التقدم في السن" و"المسن" مع مرور الوقت، داخل الثقافات وفيما بينها⁽¹¹⁾. فقد يختلف العمر النفسي للفرد (العمر حسب إحساس الشخص نفسه) عن عمره الزمني أو عن الدرجة للدرجة التي يضعه فيها الآخرون على سلم العمر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تجيب مجموعات مختلفة في المجتمع على سؤال "من هو كبير السن" بطرق متنوعة وبالمقارنة مع أعمارهم⁽¹²⁾.

6- وغالباً ما يؤدي تصنيف الشخص على أنه "كبير السن" أو أنه بلغ "سن الشيخوخة" إلى حرمان منهجي بسبب هذا الوضع. وغالباً ما تستند المعاملة التمييزية إلى قوالب نمطية عن كبار السن وافتراسات سلبية أو قائمة على منطق حاجتهم إلى الرعاية، ولذلك يعاملون على أنهم فاقدو القدرة، وعاجزون على التكيف وتعلم مهارات جديدة، بل على أنهم لا يهتمون بذلك أصلاً. وتدعم هذه المواقف المتحيزة ضد كبار

(5) انظر *Shaping the Trends of Our Time*، تقرير شبكة الأمم المتحدة الاقتصادية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة.

(6) United Nations, *World Population Ageing 2019: Highlights*, p. 5 (الأمم المتحدة، شيخوخة السكان في العالم 2019: الملامح البارزة، ص 5).

(7) انظر *A/75/205*؛ وموجز الأمين العام للسياسات العامة بشأن أثر كوفيد-19 على كبار السن.

(8) انظر أيضاً *A/HRC/48/53*، الفقرات 31-37.

(9) Gerard Quinn and Israel Doron, *Against Ageism and Towards Active Social Citizenship for Older Persons: The Current Use and Future Potential of the European Social Charter* (Council of Europe, 2021), pp. 15-17.

(10) المرجع نفسه، ص 16.

(11) قررت الجمعية العامة في قرارها 141/50 أن يستعاض عن تعبير "المسنين" بتعبير "كبار السن"، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن.

(12) Gerard Quinn and Israel Doron, *Against Ageism and Towards Active Social Citizenship for Older Persons: The Current Use and Future Potential of the European Social Charter*, p. 16.

السن استبعاد أفراد وفئات من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية مثل العمل بأجر بمجرد بلوغهم "سن الشيخوخة".

باء - أثر جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان لكبار السن

7- أبرزت جائحة كوفيد-19 أوجه القصور في الأطر الدولية والوطنية الخاصة بكبار السن بطرق مأساوية ومثيرة. ورغم أن الوباء أثر تأثيراً خطيراً على فئات كثيرة، فإن عواقبه تضخمت بفعل الهياكل القائمة التي تكرر عدم المساواة والحرمان⁽¹³⁾. وكان أثر الجائحة على حقوق الإنسان لكبار السن مدمراً بشكل خاص⁽¹⁴⁾. فكبار السن يشكلون الأغلبية الساحقة من الأرواح التي أزهقت بسبب تزايد احتمال تعرضهم لحالات العدوى الحادة والظروف المعيشية لعدد كبير منهم. غير أن الأثر تجاوز بكثير الخسائر في الأرواح والأمراض الخطيرة، وسلط الضوء على وجود هياكل ومواقف وممارسات متحيزة ضد كبار السن وعلى العواقب الخطيرة لهذه الهياكل والمواقف والممارسات على تمتع كبار السن بحقوق الإنسان.

8- وفي أيار/مايو 2020، وصف الأمين العام المخاطر الخاصة التي تمثلها جائحة كوفيد بالنسبة لكبار السن⁽¹⁵⁾. وتشمل هذه المخاطر: الارتفاع الشديد لخطر الإصابة بأمراض خطيرة والوفاة بعد الإصابة؛ واحتمال التعرض للتمييز على أساس السن في الحصول على الرعاية الطبية والعلاجات المنقذة للحياة والاستفادة من ممارسة الانتقاء؛ ووفاة الآلاف من المقيمين في دور رعاية كبار السن أو مرافق الرعاية الطويلة الأجل نتيجة الإصابة بكوفيد-19؛ والتعرض بشكل متزايد للإهمال أو سوء المعاملة أو الإساءة - في السياقات الأسرية ودور ومؤسسات الرعاية - نتيجة لعمليات الإغلاق؛ وانخفاض فرص الحصول على الخدمات الصحية غير المرتبطة بكوفيد-19، مثل الزيارات المنزلية والرعاية المجتمعية؛ والتحديات التي تتعرض لها الشبكات الاجتماعية، وتزايد خطر العزلة الاجتماعية، والمخاطر التي تهدد الصحة العقلية، ولا سيما بالنسبة لكبيرات السن اللاتي يعشن بمفردهن أثناء عمليات الإغلاق ونتيجة لتدابير التباعد البدني؛ وتصاعد المواقف المتحيزة ضد كبار السن، بما في ذلك التمييز ضد كبار السن ووصمهم، وظهور ملاحظات وخطابات كراهية موجهة ضد كبار السن في الخطاب العام وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، كتعبير عن الاستياء الناجم عن الفجوة بين الأجيال؛ وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على المعلومات المتعلقة بالجائحة وغيرها من المعلومات وفي الوصول إلى الخدمات الحكومية وغيرها من الخدمات؛ واحتجاب كبار السن في تحليل البيانات العامة.

9- وتعكس الآثار العديدة للجائحة أوجه القصور القائمة في إطار حماية حقوق الإنسان لكبار السن. فقد كشفت حالة الطوارئ الصحية والتدابير المتخذة استجابةً لها عن العديد من التحديات التي يواجهها كبار السن منذ سنوات، بل ضخمتها في حالات كثيرة؛ ومن بين هذه التحديات التمييز على أساس الشيخوخة، وانعدام الحماية الاجتماعية، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الصحية، وغياب الاستقلالية والمشاركة في صنع القرار، وخطر التعرض للعنف والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال.

10- وقد أبرز خطورة الحالة وطبيعتها الملحة البيان المشترك الصادر عن 146 دولة عضواً ومراقباً دائماً تأسيداً لموجز الأمين العام بشأن السياسات العامة المتعلقة بكبار السن. فقد أعربوا في البيان عن قلقهم العميق إزاء الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 على حياة كبار السن، وفيما يتعلق بتصاعد المواقف المتحيزة ضد كبار السن، بما في ذلك التمييز ضدهم على أساس السن ووصمهم. كما أعربوا عن التزامهم

(13) انظر E/CN.5/2021/4.

(14) United Nations, COVID-19 and Human Rights: We are all in this together, April 2020

(15) United Nations, "Policy brief: the impact of COVID-19 on older persons", May 2020

بتعزيز كرامة وحقوق كبار السن واحترامهما بالكامل، و"العمل على تعزيز التدابير المستهدفة المتخذة على الصعيدين العالمي والوطني لتلبية احتياجات كبار السن وإعمال حقوقهم وتعزيز مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً ومرونة وصدقا لكبار السن"⁽¹⁶⁾.

11- وما زالت الجائحة تطرح تحديات جديدة أمام المجتمع الدولي والحكومات الوطنية لضمان حماية حقوق الإنسان لجميع أفراد مجتمعاتها، بمن فيهم كبار السن، على النحو الذي أبرزته منظومة الأمم المتحدة⁽¹⁷⁾ وآليات حقوق الإنسان⁽¹⁸⁾، بما فيها الخبرة المستقلة⁽¹⁹⁾. زد على ذلك أن استراتيجيات "إعادة البناء بشكل أفضل" أثارت تساؤلات حول مسألة ما إذا كان التخطيط يشمل دائماً كبار السن، أو ما إذا كانت هذه الفئة تتعرض للتمييز في بعض الأحيان⁽²⁰⁾.

12- وأظهرت الجائحة أن الأطر المعيارية القائمة تشوبها أوجه قصور وأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لحماية حقوق الإنسان لكبار السن بصورة فعالة. وقد دعا موجز الأمين العام بشأن السياسات العامة إلى بناء أطر قانونية دولية ووطنية أقوى لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، والتعجيل بجهود الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة لصياغة مقترحات بشأن وضع صك قانوني دولي⁽²¹⁾. وخلصت الخبرة المستقلة إلى أن الجائحة كشفت ثغرات في مجال الحماية يلزم معالجتها بعد مرحلتها الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه⁽²²⁾ وأن "انعدام صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم له تداعيات عملية جسيمة، تشمل كبار السن في حالات الطوارئ"⁽²³⁾.

ثالثاً- التحيز ضد كبار السن والتمييز على أساس السن وحقوق الإنسان لكبار السن

13- لتقييم ما إذا كان الإطار الدولي الحالي يستجيب بشكل كاف للانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان لكبار السن، من الضروري تحديد طبيعة تلك الانتهاكات وأسبابها. وهذا يتطلب فهم كيفية مساهمة التركيبات الاجتماعية للشيخوخة والتحيز ضد كبار السن في أنماط الانتهاكات تلك. وهذا التحليل ضروري لتحديد ما إذا كانت الحماية التي يوفرها الإطار الدولي القائم، الذي يتفرق بين

(16) يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: http://www.un.org/development/desa/ageing/wp-content/uploads/sites/24/2020/05/ENG_final_-with-countries.pdf

(17) انظر (ي) "UN response to COVID-19"، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: <https://www.un.org/en/coronavirus/UN-response-and-older-persons>؛ وبرنامج الأمم المتحدة للشيخوخة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، "COVID-19 pandemic and older persons: relevant UN system resources on COVID-19 and older persons"، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: <https://www.un.org/development/desa/ageing/covid19.html>

(18) COVID-19 and human rights treaty bodies، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/COVID-19-and-TreatyBodies.aspx> و"Compilation of statements by human rights treaty bodies in the context of COVID-19"، أيلول/سبتمبر 2020، يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/HRBodies/TB/COVID19/External_TB_statements_COVID19.pdf

(19) انظر (ي) [A/75/205](https://www.un.org/development/desa/ageing/wp-content/uploads/sites/24/2020/05/ENG_final_-with-countries.pdf).

(20) [A/HRC/48/53](https://www.un.org/development/desa/ageing/wp-content/uploads/sites/24/2020/05/ENG_final_-with-countries.pdf)، الفقرة 18.

(21) [A/75/218](https://www.un.org/development/desa/ageing/wp-content/uploads/sites/24/2020/05/ENG_final_-with-countries.pdf)، الفقرة 58؛

(22) [A/75/205](https://www.un.org/development/desa/ageing/wp-content/uploads/sites/24/2020/05/ENG_final_-with-countries.pdf)، الفقرة 29؛

(23) [A/75/205](https://www.un.org/development/desa/ageing/wp-content/uploads/sites/24/2020/05/ENG_final_-with-countries.pdf)، الفقرة 78؛

معاهدات عامة ومواضيعية متعددة، تعكس فهماً كاملاً للهيكل والأسباب الكامنة وراء التمييز على أساس التقدم في السن، وما إذا كانت تتيح مشاركة متسقة ومنهجية ومستدامة في معالجة تلك المسائل.

14- وقد وثقت مجموعة واسعة من المؤلفات الأكاديمية طبيعة ونطاق التحيز ضد كبار السن⁽²⁴⁾، بما في ذلك احتجاج المواقف التي تجسده، وقبوله الواسع في المجتمع، والضرر البدني والعقلي الكبير الذي يسببه للأفراد وغير ذلك من الآثار السلبية على المجتمع ككل⁽²⁵⁾. فالتحيز ضد كبار السن يمكن أن يكون ضمناً أو صريحاً، سلبياً أو إيجابياً، ويمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة كثيرة⁽²⁶⁾. والمواقف المتحيزة ضد كبار السن يمكن أن تكون راسخة في ذهن المرء، وفي مواقف وسلوك شخص ما فيما يتعلق بشخص آخر، كما يمكن أن تكون موجودة على المستوى المؤسسي وعلى مستوى السياسات العامة⁽²⁷⁾. وهي مواقف يتبناها عدد كبير من أفراد المجتمع، بمن في ذلك كبار السن أنفسهم، ويؤدي هذا الاستبطان إلى مجموعة من الآثار الضارة⁽²⁸⁾.

15- والتحيز ضد كبار السن ظاهرة عالمية لها آثار ضارة على كبار السن، وتؤثر على تمتعهم بالعديد من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في العمل، والحق في الاستقلالية والقدرة على التسيير الذاتي، والحق في الحرية والأمن، والحق في المشاركة في الحياة المجتمعية. ويقدم التقرير العالمي عن التحيز ضد كبار السن *Global Report on Ageism*، الذي اشتركت في إطلاقه منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2021، أدلة عن طبيعة ونطاق التحيز ضد كبار السن، وتأثيره على الأشخاص من مختلف الأعمار. وحدد هذا التقرير كأولوية اعتماداً نصوص تشريعية أقوى للحماية من التمييز على أساس السن والتحيز ضد كبار السن⁽²⁹⁾.

16- واسترعت الخبرة المستقلة⁽³⁰⁾ الانتباه إلى الآثار الضارة للتحيز ضد كبار السن في حياتهم: في مجالات مثل الصحة والرعاية الطويلة الأجل، وخضوعهم للعنف وسوء المعاملة، والمعاملة والتقاعد، والاستبعاد الاجتماعي، والأنشطة المالية، والتمثلات في وسائل الإعلام وخطاب الكراهية، وفي سياقات الطوارئ⁽³¹⁾. وأشارت إلى أن المواقف والممارسات المتحيزة ضد كبار السن تجعل منهم فئة متجانسة ولا تعكس من ثم تنوع كبار السن. وشددت على الكيفية التي تسهم بها المواقف المتحيزة ضد كبار السن في تقاوم أشكال أخرى من أوجه عدم المساواة تقوم على أساس النوع الاجتماعي والإعاقة والحالة الصحية،

- (24) انظر (ي)، على سبيل المثال، Todd D. Nelson، "Ageism: prejudice against our feared future self"، *Journal of Social Issues*, vol. 61, issue 2 (2005), pp. 201–221 و Liat Ayalon and Clemens Tesch، *Contemporary Perspectives on Ageism* (Springer, 2018).
- (25) Kerry Sargent-Cox، "Ageism: we are our own worst enemy"، *International Psychogeriatrics*, vol. 29, issue 1 (2017), pp. 1–2.
- (26) Lindsey A. Cary et al.، "The ambivalent ageism scale: developing and validating a scale to measure benevolent and hostile ageism"، *The Gerontologist*, vol. 57, No. 2 (2017), pp. 27–36.
- (27) Israel Doron and Nena Georgantzi (eds.)، *Ageing, Ageism and the Law: European Perspectives on the Rights of Older Persons* (2018).
- (28) E-S. Chang et al.، "Global reach of ageism on older persons' health: a systematic review"، *PLoS One* (15 January 2020), doi: 10.1371/journal.pone.0220857.
- (29) World Health Organization (WHO)، *Global Report on Ageism* (2021), p. 104.
- (30) انظر (ي) *A/HRC/48/53*، الفقرات 21–31 و 58.
- (31) *A/HRC/48/53*، الفقرات 51–72.

والأصل الإثني، وهوية السكان الأصليين أو أي وضع من حيث الهجرة، والهوية الجنسية والميل الجنسي، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي، وغير ذلك من الأسباب⁽³²⁾.

17- ومن السمات اللافتة للنظر في الإطار الدولي لحقوق الإنسان أنه لا يوفر أي ضمان صريح بعدم التعرض لمعاملة تمييزية على أساس التحيز ضد كبار السن، ولا ينص على أي التزام صريح على عاتق الدول باتخاذ تدابير فعالة للقضاء على التحيز ضد كبار السن وعواقبه التمييزية. وعلى الرغم من هذه الفجوة، يمكن القول إن الدول ملزمة بالتصدي للتحيز ضد كبار السن لأنه يرقى إلى مستوى التمييز على أساس السن، وإن بعض المعاهدات تلزم الدول بالقضاء على التمييز على أساس أي "وضع آخر" بما يشمل السن. ومع ذلك، فإن هذه الأحكام العامة المتعلقة بالتمييز على أساس السن لم تُستخدم عموماً للتصدي للتحيز ضد كبار السن على نطاق أوسع في ممارسة الآليات القائمة في إطار معاهدات حقوق الإنسان، ونادراً ما يظهر تعبير "التحيز ضد كبار السن" في سياقات أخرى غير تقارير الخبيرة المستقلة والمقرر(ة) الخاص(ة) المعني(ة) بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

18- وإلى جانب الثغرة في مجال حماية حقوق الإنسان المتصلة بالتمييز على أساس التقدم في السن، توجد ثغرات وقيود هامة أخرى تؤثر تأثيراً خاصاً على التغطية الفعالة لحقوق الإنسان لكبار السن. وتشمل هذه الثغرات المجالات التالية، على سبيل الذكر: الأهلية القانونية، ونوعية الرعاية، والرعاية طويلة الأجل، والرعاية الملطفة، وتقديم المساعدة لضحايا أعمال العنف والإيذاء والناجين منها، والسبل المتاحة للانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان، والاستقلالية والقدرة على التسيير الذاتي، والحق في مستوى معيشي لائق، ولا سيما فيما يتعلق بالسكن، وحق كبار السن في التعلم مدى الحياة، وأثر التطورات التكنولوجية والعجز الرقمي ووصول كبار السن إلى تكنولوجيا المعلومات، والدور الذي تؤديه الروبوتات والنكاء الاصطناعي فيما يتعلق بتوفير الرعاية والدعم والعيوب التي تتطوي عليها، وكبار السن في حالات الطوارئ، والفجوات في البيانات المتعلقة بكبار السن، ولا سيما المجموعات الفرعية المتنوعة لكبار السن⁽³³⁾.

19- وفي حين أن فهم أنواع الثغرات التي تؤثر على تمتع كبار السن بحقوق الإنسان أمر مهم، فإن تحديث دراسة النتائج التحليلية لعام 2012 بشأن المعايير المعيارية في القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن ("الدراسة المحدثة لعام 2021") اقترح التركيز على مسألة ما إذا كان وضع صك ملزم جديد خاص بكبار السن سيكون له أثر فريد وكبير على تحسين حماية حقوق الإنسان لكبار السن على الصعيدين الدولي والوطني⁽³⁴⁾.

رابعاً - كفاية التغطية بموجب الصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان

ألف - طبيعة الإشارات إلى السن وكبار السن في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ونطاق ونوعية هذه الإشارات

20- يحق لكبار السن التمتع بجميع حقوق الإنسان، ويمكنهم من ثم الاحتجاج بالضمانات العامة التي تكفلها معاهدات حقوق الإنسان⁽³⁵⁾. وعلاوة على ذلك، تضمن بعض المعاهدات صراحةً حقوقاً ذات

(32) A/HRC/48/53، الفقرة 51.

(33) A/75/205، الفقرة 78؛

(34) الدراسة المحدثة لعام 2021، الفقرة 57.

(35) يركز التقرير الحالي على معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. ونطاق تغطية حقوق الإنسان لكبار السن بموجب المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك مسألة تناولتها الدراسة المحدثة لعام 2021، الفقرات 59-65.

أهمية خاصة لكبار السن، مثل الحق في الضمان الاجتماعي في سن الشيخوخة. وعلى الصعيد الإقليمي، يمثل اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن في عام 2015، واعتماد البروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في عام 2017 تطوراً هاماً، على الرغم من أن تغطية كل من الصكوك تقتصر على الدول داخل المنطقتين التي انضمت إلى المعاهدة ذات الصلة.

21- ومع ذلك، نادراً ما تأتي معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على ذكر كبار السن، وغالباً ما تغيب كل إشارة صريحة إلى التقدم في السن كسبب من أسباب التمييز المحظورة⁽³⁶⁾. فالقائمة النموذجية لأسباب التمييز المحظورة في صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا تتضمن إشارة صريحة إلى السن: فالمادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكفل لكل فرد الحقوق المنصوص عليها في الإعلان دونما تمييز من أي نوع "ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر". وترد صيغ شبيهة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي معاهدات مواضيعية تالية.

22- ومن المقبول الآن أن التمييز على أساس السن يندرج ضمن نطاق التمييز بسبب "أي وضع آخر". ومع ذلك، قليلة هي السوابق القضائية أو غيرها من الممارسات المتبعة داخل إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن عملية التقدم في السن أو التركيب الاجتماعي والقانوني لـ "الشيخوخة" وآثارها على مفهوم المساواة وعدم التمييز على أساس (التقدم في) السن. زد على ذلك أنه لم يُنظر بشكل كاف في السمات الخاصة للتمييز على أساس السن التي تتطلب تعريفاً مصمماً خصيصاً للتمييز (مثل الحكم الوارد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي مفاده أن الحرمان من الترتيبات التيسيرية المعقولة في حد ذاته يشكل شكلاً من أشكال التمييز على أساس الإعاقة).

23- وعلفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لدى نظرها في مسألة ما إذا كان السن يشكل سبباً من الأسباب المحظورة للتمييز بموجب المادة 2(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرغم من غياب أي إشارة صريحة إلى السن، قائلة: "بدلاً من النظر إلى هذا الإغفال على أنه استبعاد مقصود، ربما يكون أفضل تفسير له هو أن مشكلة الشيخوخة الديمغرافية، لم تكن، عندما اعتُمد هذان الصكان، واضحة أو ملحّة كما هي الآن"⁽³⁷⁾.

24- ومع ذلك، فإن التحيز ضد كبار السن ليس ظاهرة جديدة: فقد ظهر هذا المصطلح تقريباً وقت اعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وكانت الظاهرة موجودة قبل أن تُطلق عليها هذه التسمية بوقت طويل. فربما غاب عن ذهن واضعي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من المعاهدات عنصر السن أو التحيز ضد كبار السن، مما أثر في الإطار المفاهيمي الذي تقوم عليه المعاهدة، وكذلك الحقوق التي يتم اختيارها لإدراجها في العهد وكيفية صياغتها.

25- ويمكن النظر إلى إغفال التمييز على أساس السن من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه يبعث برسالة ضمنية مفادها أن هذا الشكل من التمييز أقل أهمية من أشكال التمييز المذكورة صراحة، وقد يؤدي ذلك إلى تدقيق أقل صرامة في التمييز على أساس السن مقارنةً بأشكال التمييز الأخرى⁽³⁸⁾. والواقع أن النظم الدولية والوطنية لحقوق الإنسان لم تتصدّ على نحو كاف

(36) باستثناء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة 1(1).

(37) انظر (ي) تعليق اللجنة العام رقم 6(1995)، الفقرة 11.

(38) A/HRC/48/53، الفقرة 38.

للتحيز ضد المسنين والتمييز على أساس السن مقارنةً باستجاباتها للعنصرية والتحيز الجنسي والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الطفل، التي تمثل مجالات تشملها أحكام محددة في المعاهدات.

26- وعلى وجه الخصوص، كثيراً ما تنعكس الأحكام الصارمة المكرسة في الإطار الدولي على المستوى الوطني، حيث يشكل التمييز على أساس السن والمواقف المتحيزة ضد كبار السن ظاهرة واسعة الانتشار ومتأصلة في معظم المجتمعات، وغالباً ما يُفترض أن الممارسات القائمة "موضوعية ومعقولة" ومن ثم لا يُنظر إليها على أنها ممارسات تمييزية غير مسموح بها، على الرغم من أنها تجسد افتراضات قائمة على التحيز ضد كبار السن⁽³⁹⁾. وعندما تُلزم معاهدة دولة طرفاً بحظر التمييز على أسس محددة، يرجح أن يُدرج التمييز على هذه الأسس صراحةً في القوانين الوطنية وأن يخضع في الممارسة للأحكام ذات الصلة؛ وعلى العكس من ذلك، فإن أي سبب لا تشملته قائمة الأسباب المحظورة يمكن أن يُتغاضى عنه وأن يحظى بدرجة أقل من الاهتمام.

27- وتتسم مسألة التمييز المتعدد الجوانب أو المتعدد الأشكال على أساس السن وأي وضع آخر بالأهمية أيضاً. فقد أشارت هيئات معاهدات الأمم المتحدة إلى أسباب عديدة يمكن أن يستند إليها التمييز المتعدد الجوانب في تعليقاتها العامة وملاحظاتها الختامية. بيد أن الاجتهادات السابقة لهيئات معاهدات حقوق الإنسان لا تحتوي على إشارات واضحة تدل على وجود إطار مفاهيمي متماسك وقائم على الخبرة بشأن حقوق كبار السن من منظور الطابع المتعدد الجوانب للتمييز. وفي غياب قواعد ومعايير خاصة بحالة كبار السن، فإن آليات حقوق الإنسان القائمة لديها حالياً قدرة محدودة على تجسيد اعتراف دقيق بقضايا التمييز المتعدد الجوانب والأشكال من حيث صلتها بالشيخوخة وغير ذلك من الأسس⁽⁴⁰⁾.

28- وأبرزت الخبرة المستقلة في تقريرها لعام 2021 أن الإطار الدولي لا يعترف بالتمييز على أساس السن ولا يوفر الحماية من ذلك:

لا يملك الإطار القانوني الحالي الوسائل والقدرة على سد الثغرات القائمة في حماية حقوق الإنسان لكبار السن بصورة منهجية. وتفتقر الأطر الدولية والإقليمية القائمة إلى التزامات محددة وشاملة فيما يتعلق بالحقوق في المساواة وعدم التمييز في مرحلة الشيخوخة، بما في ذلك إدراج السن ضمن أسس التمييز المحظورة. ولا تأتي على ذكر التحيز ضد كبار السن أحكام المعاهدات وتقاسيرها من جانب هيئات المعاهدات التي تقوم بالرصد. ولمعالجة هذه الثغرة في القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، يجب الاعتراف بالسن صراحةً ضمن أسباب التمييز، بما في ذلك في صك قانوني ملزم وشامل بشأن حقوق الإنسان لكبار السن⁽⁴¹⁾.

باء - تطور الممارسة المتبعة من قبل الآليات الدولية لحقوق الإنسان في معالجة حقوق الإنسان لكبار السن

هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

29- تناولت هيئات معاهدات حقوق الإنسان جوانب معينة من حقوق الإنسان لكبار السن أو من ظاهرة التمييز على أساس التقدم في السن، وتفاوت مدى التعمق في تناول هذه المسائل من لجنة إلى أخرى وداخل اللجنة الواحدة بمرور الوقت. وقد صدرت بعض البيانات العامة الهامة، غير أن الجهد

(39) A/HRC/48/53، الفقرة 41.

(40) الدراسة التحليلية لعام 2012، ص 12.

(41) A/HRC/48/53، الفقرة 95.

المكرس لتناول هذه المسائل لم يرق عموماً، من حيث طبيعته وحجمه وكثافته، إلى مستوى يكفل المعالجة الشاملة والمتناسكة والمستدامة لحقوق الإنسان لكبار السن⁽⁴²⁾. فعلى سبيل المثال، بينما أصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعليقات عامة تناولت فيها حقوق كبار السن (انظر أدناه أيضاً)، فإن "الملاحظات الختامية الصادرة عن هيئات حقوق الإنسان والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لا تتضمن سوى إشارات قليلة إلى كبار السن، بمن فيهم كبار السن من ذوي الإعاقة"⁽⁴³⁾ و "الإجراءات المتعلقة برصد معاهدات حقوق الإنسان تتجاهل بشكل عام كبار السن"⁽⁴⁴⁾. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإشارات المتفرقة والفردية لا ترقى إلى معالجة مستمرة، وحتى عندما تتناول هيئات المعاهدات هذه المسائل، لا توجد عموماً متابعة مستمرة تقوم على إطار متماسك ومتكامل لحقوق كبار السن.

30- وقد أبرز إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في عام 2011 المكانة البارزة التي تتبوؤها حقوق الإنسان لكبار السن في جدول أعمال الأمم المتحدة، وحثت دول كثيرة آليات حقوق الإنسان القائمة على الانخراط على نطاق أوسع في معالجة هذه المسائل. وتضمنت الدراسة المحدثة لعام 2021، التي اعتمدت على قاعدة بيانات الفهرس العالمي لحقوق الإنسان، استعراضاً لمدى تناول حقوق كبار السن بشكل صريح في عمل مختلف هيئات المعاهدات، بما في ذلك الحقوق التي نظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة خلال دوراته الثامنة إلى العاشرة. ومع ذلك، لا يبدو أن آليات حقوق الإنسان كثفت مشاركتها بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، سواء قبل الجائحة أو بعدها. وكشفت عمليات البحث في قاعدة بيانات الفهرس العالمي لحقوق الإنسان التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان والخاصة بجميع الملاحظات الختامية التي صدرت عن هيئات المعاهدات في الفترة من 2010 إلى 2019 عن 270 زيارة ذات صلة في الفترة 2010-2014، و249 زيارة في الفترة 2015-2019⁽⁴⁵⁾.

31- وأكثر اللجان نشاطاً في تناول مسألة حقوق الإنسان لكبار السن من حيث الجوهر والمثابرة، هما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ففي عام 1996، اعتمدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعليقاتها العام رقم 6(1995) بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن⁽⁴⁶⁾، وتطرقت إلى المسائل ذات الصلة بكبار السن في تعليقات عامة لاحقة. واعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توصيتها العامة رقم 27(2010) بشأن كبريات السن وحماية حقوقهن الإنسانية، كما تناولت حالة كبريات السن في بعض توصياتها العامة اللاحقة.

32- ويصعب قياس الأثر الكامل للتعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 6(1995) خارج عملية الإبلاغ بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وإن كان التعليق العام يوفر إطاراً مرجعياً هاماً للجهات التي تعمل على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعكس مضمونه أيضاً التفكير السائد في عصره ويتضمن عدداً من المراجع التي لم تعد صالحة

(42) الدراسة المستكملة لعام 2021، الفقرة 66.

(43) A/74/186، الفقرة 10.

(44) A/HRC/27/46، الفقرة 31(د)؛ و A/HRC/39/50، الفقرة 88.

(45) الدراسة المستكملة لعام 2021، الفقرة 72.

(46) انظر الفقرات 20 و35-42. يشير التعليق العام للجنة رقم 13(1999) بشأن الحق في التعليم إلى التعليق العام رقم 6(1995) الصادر عن اللجنة نفسها، ويتضمن، علاوة على ذلك، في الفقرة 24، إشارة موضوعية موجزة أخرى إلى كبار السن.

الآن لمعالجة حقوق الإنسان في سن الشيخوخة⁽⁴⁷⁾. وعلاوة على ذلك، فإن تناول اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المسائل في إطار إجراءات الإبلاغ جاء متبايناً⁽⁴⁸⁾. وفيما يتعلق بقضايا وحقوق محددة تم بحثها، لم تركز لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اهتماماً كبيراً للرعاية والدعم في المدى الطويل. ورغم أن هذا الشكل من الدعم لا تضمنه صراحةً أي معاهدة من معاهدات حقوق الإنسان، فإنه يعكس عناصر حقوق مثل الحق في الصحة، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في العيش بشكل مستقل⁽⁴⁹⁾. وأشارت اللجنة بإيجاز إلى الرعاية الملطفة في ثلاثة تعليقات عامة، وكانت في كل حالة إشارة عامة في سياق ضمان توافر "خدمات الرعاية الوقائية والعلاجية والملطفة" للجميع⁽⁵⁰⁾. ووردت أيضاً بعض الإشارات في الملاحظات الختامية من دون مناقشة مفصلة لطبيعة هذا الحق ونطاقه.

33- وتتناول اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة باطراد مسألة حقوق الإنسان لكبار السن في ملاحظاتها الختامية وتوصياتها. وتشارك اللجنة بانتظام أيضاً في تحليل دورة الحياة، وتؤكد على أثر التمييز ضد الفتيات والنساء في المراحل الأولى من حياتهن على رفاههن في سن الشيخوخة. وبالإضافة إلى توصيتها العامة لعام 2010 التي تتناول حالة كبار السن، تطرقت اللجنة إلى وضع كبريات السن في عدة توصيات عامة أخرى، واعتمدت أيضاً توصية عامة بشأن الآثار الاقتصادية المترتبة على الزواج، وهو ما يؤثر بشكل خاص على كثير من كبريات السن⁽⁵¹⁾. ومع ذلك، ففي بعض المجالات يرد ذكر كبريات السن ضمن إشارات عامة دون تحديد، أو يُشار إلى التمييز ضدهن ضمن قائمة طويلة في كثير من الأحيان بالأشكال المحتملة للتمييز المتعدد الجوانب.

34- وإلى جانب اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نادراً ما تشارك هيئات المعاهدات الأخرى في معالجة هذه المسائل بطريقة منهجية ومستمرة. وضمنت لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعليقاتها العامة إشارات إلى كبار السن، وإشارة واحدة على الأقل إلى كبار السن في ثلث ملاحظاتها الختامية⁽⁵²⁾.

35- ولا تتضمن الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب سوى إشارات قليلة إلى كبار السن⁽⁵³⁾، ولم تركز اللجنة على السجناء الأكبر سناً رغم تزايد أعدادهم في صفوف المحتجزين. ورغم أن اللجنة تدرك أن دور الرعاية تقع ضمن ولايتها، فإنها لم تركز اهتماماً كبيراً لها، واكتفت بإدراج أثر كوفيد-19 على المقيمين في دور الرعاية في قوائم المسائل الأخيرة⁽⁵⁴⁾. وبالمثل، لم تعط اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أولوية تذكر لكبار السن: ففي حين

(47) Athina-Eleni Georgantzi, "Developing a new framework for human rights in older age: exploration, interpretation and application" PhD dissertation, National University of Ireland Galway, April 2020, pp. 206–208.

(48) أشارت الدراسة المحدثة لعام 2021 إلى أن البحث في قاعدة بيانات الفهرس العالمي لحقوق الإنسان كشف أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تطرقت في ملاحظاتها الختامية التي أصدرتها على مدى السنوات العشرين الماضية بشأن "كبار السن" إلى مسألة حقوق الإنسان لكبار السن في 85 مناسبة منفصلة، وإن كان عدد من الإشارات إلى مسائل مثل الضمان الاجتماعي قد ينطبق بشكل موضوعي على كبار السن حتى وإن لم تأت تلك الإشارات على ذكرهم صراحةً (انظر الفقرة 75).

(49) الدراسة المحدثة لعام 2021، الفقرات 133-136.

(50) المرجع نفسه، الفقرة 144.

(51) التوصية العامة رقم 29 (2013)

(52) الدراسة المحدثة لعام 2021، الفقرتان 85 و 86.

(53) المرجع نفسه، الفقرات 78-83.

(54) المرجع نفسه، الفقرة 82.

قبلت بأن ولايتها تشمل دور الرعاية، وحثت على أن يكون للآليات الوقائية الوطنية اختصاص إشرافي عليها، فإنها لم تولد لكبار السن سوى القليل من الاهتمام في زيارتها القطرية⁽⁵⁵⁾.

36- وشاركت هيئات معاهدات أخرى مشاركة صريحة محدودة في تناول مسألة حقوق كبار السن. فاللجنة المعنية بحقوق الإنسان ضمّنت تعليقاتها العامة وملاحظاتها الختامية إشارات صريحة قليلة إلى كبار السن. ورغم أن التقاطعات بين العمر والعرق والإثنية والانتماء إلى السكان الأصليين تشكل وسائل هامّة تقضي إلى التمييز، فإن لجنة القضاء على التمييز العنصري لم تولد الاهتمام الكافي بمسألة كبار السن الذين نادراً ما أتت على ذكرهم في أعمالها⁽⁵⁶⁾. وبالمثل، وعلى الرغم من أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم هي المعاهدة الأساسية الوحيدة لحقوق الإنسان التي تدرج السن في قائمة أسباب التمييز المحظورة، فإن اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لم تركز اهتماماً صريحاً ينكر للعمال المهاجرين الأكبر سناً في ملاحظاتها الختامية أو تعليقاتها العامة⁽⁵⁷⁾. ولم تُشر اللجنة المعنية بالاختفاء القسري ولجنة حقوق الطفل إلا في مناسبات نادرة إلى حالة كبار السن.

الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان

37- منذ عام 2014، ما فتئت ولاية الخبيرة المستقلة تركز على مسألة حقوق كبار السن. وجرى تناول حقوق كبار السن بشكل جوهري في إطار ولايات أخرى أيضاً، ولا سيما الولايات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفقر المدقع، والحق في الصحة⁽⁵⁸⁾، والعنف ضد المرأة، والتمييز ضد النساء والفتيات. ومع ذلك، فإن معظم الجهود التي اضطلعت بها الإجراءات الخاصة المواضيعية لتناول مسألة حقوق كبار السن كانت جهوداً مخصصة بالأساس، ورغم أنها مفيدة، فإنها لم تكن متواصلة في معظم الأحيان أو لم تستند بما فيه الكفاية إلى نهج متماسك وشامل إزاء حقوق الإنسان لكبار السن⁽⁵⁹⁾. وهناك حيز واسع لمواصلة المناقشة بشأن حقوق كبار السن، بما في ذلك ما يتعلق بالحق في التعليم⁽⁶⁰⁾ أو الحق في السكن⁽⁶¹⁾ أو الحق في الغذاء، التي لم تعالج معالجة كافية في عمل الولايات المواضيعية ذات الصلة. ويمكن للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة أن يتشاوروا بصورة أكثر منهجية مع كبار السن والمنظمات الممثلة لهم خلال زيارتهم القطرية.

خامساً- القيود وأوجه القصور والثغرات في معايير والتزامات مختارة لحقوق الإنسان

38- درس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة مجموعة من الحقوق والمسائل: الحق في المساواة وعدم التمييز؛ والحق في الاستقلالية وفي القدرة على التسيير الذاتي؛ والحق في عدم التعرض للعنف والاستغلال والإساءة والإهمال؛ والحق في الصحة، بما في ذلك الحق في الحصول على الرعاية الملطفة؛ والحق في مستوى معيشي لائق؛ والحق في العمل والوصول إلى سوق العمل؛ والحق في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بما في ذلك الحق في الحد الأدنى للحماية الاجتماعية والرعاية والدعم؛

(55) المرجع نفسه، الفقرة 83.

(56) المرجع نفسه، الفقرة 84.

(57) المرجع نفسه، الفقرة 87.

(58) انظر(ي)، على سبيل المثال، A/74/186، وA/HRC/14/31، وA/HRC/18/37.

(59) الدراسة المحدثة لعام 2021، الفقرات 90-99 و177.

(60) المرجع نفسه، الفقرة 177.

(61) المرجع نفسه، الفقرة 90.

والحق في الرعاية والدعم؛ والحق في التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وبناء القدرات⁽⁶²⁾. وبعض هذه الحقوق مكفول صراحةً في معاهدات حقوق الإنسان القائمة، مثل الحق في الضمان الاجتماعي والحق في التعليم، في حين أن حقوقاً أخرى مثل الرعاية والدعم في المدى الطويل والرعاية الملطفة ليست كذلك. وفي بعض الحالات، يمكن تفسير النطاق المعياري للحقوق القائمة على أنه يشمل المسائل التي تهم كبار السن بشكل خاص، ولكن كيفية تفسير هذه الحقوق وتطبيقها كثيراً ما لا تكفل توفير الحماية الكافية.

39- وحتى عندما تتناول هيئات المعاهدات القضايا المشمولة بضمانات صريحة، تظل هناك قيود مفاهيمية في أطر الحقوق الأساسية. ومن الأمثلة على ذلك الحق في الضمان الاجتماعي، الذي يشمل الدعم الاجتماعي لكبار السن، وهو موضوع توسعت في تناوله الاتفاقيات المتخصصة لمنظمة العمل الدولية. بيد أن المناقشات الأساسية بشأن تصميم نظم مستدامة لضمان الحماية الاجتماعية تتأثر بالافتراضات والقوالب النمطية المتحيزة ضد كبار السن، مثل الافتراض بأن "عموم السكان العاملين" يمارسون جميعاً نشاطاً ما وأن السكان الأكبر سناً ليسوا كذلك، لدى حساب نسب الإعالة⁽⁶³⁾. لذا، هناك ما يدعو إلى مراجعة بعض أشكال الحماية القائمة بالنظر إلى التحولات التي تحدث في عالم العمل والسياسات والأطر القانونية المتعلقة بالشيخوخة.

40- ويبدو أن إطاراً مفاهيمياً معيباً آخر أدى إلى احتجاب كبار السن نسبياً فيما يتعلق بالتمتع بالحق في التعليم⁽⁶⁴⁾. فللكبار السن الحق في الحصول على التعليم مدى الحياة والتدريب المهني وبناء القدرات لأسباب أساسية (مثل تحديث مهاراتهم أو اكتساب مهارات جديدة للعمل) ولأسباب تتعلق بالتطور الشخصي. وكثيراً ما يحرم كبار السن من فرص التمتع بهذه الحقوق نتيجة للاستبعاد المنهجي أو المواقف المتحيزة ضدهم. والإطار الذي يستند إليه مبدأ ضمان الحق في التعليم الوارد في المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من المعاهدات هو إطار وُضع في عالم يُفترض فيه أن يتلقى الناس التعليم الأساسي في المدارس الابتدائية بهدف بلوغ التعليم الثانوي والتعليم العالي، حسب الاقتضاء. وكان الغرض من ذلك هو إعداد الناس للعمل، ثم يُفترض أن يعملوا بعد ذلك لفترة معينة قبل أن يتقاعدوا، علماً أن معظم الناس يعيشون بضع سنوات فقط بعد التقاعد.

41- وقد أثر التركيز في إطار الحق في التعليم على المراحل المبكرة من الحياة، نتيجة الحرص الشديد على تعميم التعليم الابتدائي والثانوي كأولوية، على الطريقة التي تعاملت بها الدول مع إعمال هذا الحق، على الرغم من التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالنهوض بالفرص التعليمية لكبار السن⁽⁶⁵⁾. ومع ذلك، فقد تغيرت أشياء كثيرة منذ وضع إطار "الحياة الثلاثية المراحل" الذي تعكسه المادة 13⁽⁶⁶⁾. وقبل كل شيء، فإن الزيادة الكبيرة في مدى حياة البشر وحقيقة أن عدداً أكبر بكثير من الناس يواصلون العمل المأجور بعد سن التقاعد العادي" ويشاركون في العديد من الأنشطة الأخرى ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية، يطرحان تحديات أمام نموذج الحق في التعليم الذي يميل بشدة لصالح المراحل الأولى من الحياة.

(62) المرجع نفسه، الفقرات 100-182.

(63) United Nations, *World Population Ageing 2019: Highlights*, p. 13.

(64) الدراسة المحدثة لعام 2021، الفقرات 162-182.

(65) مدخلات موضوعية بشأن مجال التركيز "Education, training, lifelong learning and capacity-building"، وثيقة عمل مقدمة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يمكن الاطلاع عليها بالنقر على الرابط التالي:

https://social.un.org/ageing-working-group/documents/tenth/A_AC.278_2019_CRP.2.pdf

(A/AC.278/2019/CRP.2)، الفقرة 38.

(66) Lynda Gratton and Andrew Scott, *The 100-Year Life: Living and Working in an Age of Longevity* (66) (Bloomsbury, 2016).

42- وأشارت كل من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁶⁷⁾ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة⁽⁶⁸⁾ إلى أهمية حق كبار السن في التعليم. وعلى الرغم من ذلك، لم ترد فيما يبدو في الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بالحقوق الاجتماعية والثقافية في الفترة من 2012 إلى 2020 أي إشارات تقريباً إلى التعلم مدى الحياة أو (إعادة) التدريب أو التعليم أو بناء القدرات فيما يتعلق صراحةً بكبار السن. وكانت ممارسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أفضل إلى حد ما، حيث أشارت إلى كبريات السن في سياق التعليم في أكثر من 10 ملاحظات ختامية بقليل من أصل 211 مجموعة من الملاحظات الختامية التي أصدرتها في الفترة من 2012 إلى 2020. غير أن معظم هذه الإشارات اكتفت بذكر كبريات السن بوصفهن واحدة من عدد من فئات النساء اللاتي ينبغي إيلاء الاهتمام إليهن، وكثيراً ما اقترنت هذه الإشارات بإشارات إلى عدد من المجالات، كان التعليم واحداً منها فقط. ولم تكن هناك تقريباً أي إشارات تركز تركيزاً كبيراً على كبريات السن وحقهن في التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة.

43- وُحددت مسؤوليات الأعمال التجارية فيما يتعلق بحقوق كبار السن بوصفها مجالاً آخر يتطلب مزيداً من الاهتمام والعمل من جانب الدول والجهات الأخرى⁽⁶⁹⁾. وقد دعت الخبرة المستقلة في عدد من المناسبات قطاع الأعمال إلى التقيد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتجنب التمييز ضد كبار السن، وتكرت الدول بالتزاماتها بتنظيم الأعمال التجارية الخاصة لضمان عدم التمييز ضد كبار السن⁽⁷⁰⁾. وفي الوقت نفسه، فإن عدم وجود إشارة صريحة في المبادئ التوجيهية إلى التمييز على أساس السن أو إلى كبار السن ربما ساهم في قلة الاهتمام الذي أولي حتى الآن لهذه المسألة في عمل آليات حقوق الإنسان وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

44- وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التحديات التي اعترضت حقوق الإنسان في بعض المجالات الرئيسية ذات الصلة بكبار السن، على مدى العقد الماضي، قد استدعت مزيداً من الاهتمام. فقد سلطت الخبرة المستقلة الضوء على عدد من هذه المسائل⁽⁷¹⁾، ومنها ما يلي: (أ) الثغرات وأوجه القصور في البيانات⁽⁷²⁾؛ و(ب) الروبوتات والذكاء الاصطناعي والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لكبار السن⁽⁷³⁾؛ و(ج) اللاجئين وطالبو اللجوء والمشردون داخلياً؛ و(د) الكوارث وحالات الطوارئ؛ و(هـ) الرقمنة وحقوق الإنسان⁽⁷⁴⁾؛ و(و) الإدماج الاجتماعي؛ و(ز) تنمية مجتمعات صديقة لكبار السن⁽⁷⁵⁾.

45- وعموماً، لا يزال كبار السن وشواغلهم إلى حد ما خارج دائرة اهتمام المعاهدات والممارسات الأساسية لحقوق الإنسان، ولا تعالج الصكوك القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان القضايا الجديدة صراحةً. ولا توجد عملية متسقة ومنهجية ومستمرة تعكس انخراطاً حقيقياً في معالجة المسائل المتعلقة بحقوق

(67) التعليق العام رقم 6(1995)، الفقرات 35-42؛ والتعليق العام رقم 13(1999)، الفقرة 24.

(68) التوصية العامة رقم 27(2010)، الفقرة 19.

(69) الدراسة المحدثة لعام 2021، الفقرتان 195 و196.

(70) انظر(ي)، على سبيل المثال، A/HRC/30/43/Add.1، الفقرة 77؛ وA/HRC/30/43/Add.3، الفقرة 128.

وA/HRC/33/44/Add.1، وA/HRC/39/50/Add.2، الفقرة 118.

(71) الدراسة المحدثة لعام 2021، الفرع السابع.

(72) A/75/205، الفقرات 60-66.

(73) انظر(ي) A/HRC/36/48.

(74) A/75/205، الفقرات 54-56.

(75) انظر(ي) A/HRC/39/50.

الإنسان لكبار السن والتمييز على أساس التقدم في السن. ووفقاً لما ذكرته الخبيرة المستقلة السابقة⁽⁷⁶⁾ ورددته المكلفة الحالية بالولاية⁽⁷⁷⁾ "إن الافتقار إلى صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم تترتب عليه آثار عملية هامة نظراً إلى ما يلي: (أ) إن الأنظمة القائمة غير متسقة، ناهيك عن أنها لا تبلور مبادئ تنظيمية تسترشد بها الحكومات في التدابير العامة والسياسات؛ و(ب) إن المعايير العامة لحقوق الإنسان لا تأخذ في الاعتبار الحقوق المحددة للجيل الثالث لصالح كبار السن؛ و(ج) من الصعب توضيح التزامات الدول تجاه كبار السن؛ و(د) إن إجراءات رصد معاهدات حقوق الإنسان تتجاهل بوجه عام كبار السن؛ و(هـ) إن الصكوك الراهنة لا تبرز قضايا الشيخوخة بصورة كافية، الأمر الذي يحول دون تثقيف السكان ومن ثم إدماج كبار السن إدماجاً فعالاً⁽⁷⁸⁾.

سادساً - نحو تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن

ألف - إسهام الاتفاقيات المتخصصة في التمتع بحقوق الإنسان

46- المسألة الحاسمة في البحث عن السبل الكفيلة بتعزيز ومعالجة الثغرات في الإطار الدولي الحالي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن هي ما إذا كان صك معياري جديد يُخصّص لحقوق الإنسان لكبار السن من شأنه أن يسهم مساهمة فريدة وكبيرة في ضمان تمتع كبار السن تمتعاً كاملاً بجميع حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك من خلال معالجة العديد من التحديات المحددة أعلاه. وطرح هذا السؤال لا يستبعد الجهود الرامية إلى تشجيع الآليات القائمة على الانخراط على نحو أكثر ثباتاً في معالجة حقوق الإنسان لكبار السن أو يقلل من أهميتها. بل يعكس التجربة التي أثبتت أن اتفاقيات حقوق الإنسان المتخصصة على الصعيدين الدولي والإقليمي قد ساهمت مساهمة ملموسة وملفتة للنظر في إعمال حقوق الإنسان للفئة التي تحميها الاتفاقية ذات الصلة.

47- والمعاهدات المواضيعية المتعلقة بالتمييز العنصري والتمييز ضد المرأة والتعذيب وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين هي الأمثلة الرئيسية على فعالية النهج القائم على التخصص. وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت أيضاً معاهدات تتعلق بالعنف ضد المرأة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق كبار السن، ودفعت إلى إصلاح القوانين والسياسات على الصعيد الوطني في تلك المجالات.

48- أولاً، تؤدي المعاهدات المتخصصة وظيفية رمزية: فهي بمثابة تأكيد على أن المجموعة المعنية أو الحقوق والانتهاكات المحددة مهمة بما يكفي لدرجة أنها تستلزم صكاً يُخصّص لتلك المجموعات والحقوق والانتهاكات. ويشير إنشاء المعاهدة المتخصصة إلى أن المجتمع الدولي "يأخذ معاناة أفراد المجموعة المعنية على محمل الجد"⁽⁷⁹⁾. ثانياً، تسلط هذه المعاهدات مزيداً من الضوء على المستفيدين من المعاهدة - وهذا أمر مهم، نظراً لاحتجاب كبار السن والتمييز على أساس السن. ثالثاً، المعاهدات المواضيعية لها أثر محفز، لأنها تركز على الدعوة والتضامن، وتوفر للحكومات الإمكانية لوضع تشريعات وسياسات بالاستناد إلى إطار مركز ومصمّم خصيصاً لحقوق الإنسان المحددة المعنية. رابعاً، تتيح هذه الأطر المتخصصة تبادل الأفكار مع الأطر القائمة وتساهم في زيادة وعي الآليات الأخرى بالقضايا

(76) A/HRC/39/50، الفقرة 88. و A/HRC/48/53، الفقرة 95.

(77) A/75/205، الفقرة 78؛

(78) A/HRC/39/50، الفقرة 88.

(79) Upendra Baxi, *The Future of Human Rights* (Oxford, 2008), p. 49.

المتعددة الجوانب ومراعاتها لها، مما يزيد من قدرتها على تطبيق أحدث الأفكار بشأن هذه المسائل في إطار المعاهدة ذات الصلة.

49- ومن أبرز الأمثلة الحديثة على الأثر المحتمل لمعاهدة متخصصة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد جمعت العملية التي أفضت إلى اعتماد هذه الاتفاقية بين المناصرين، والمجتمع المدني، والحكومات، وغيرهم من الجهات المعنية بقضايا الإعاقة. ووفرت الاتفاقية، منذ اعتمادها، إطاراً حاسماً شكّل الأساس لفحص العديد من القوانين والممارسات المقبولة، ثم إلى تعديلها أو إلغائها، لضمان احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل هذه القوانين والممارسات القوانين المتعلقة بالوصاية والتنقل وإمكانية الوصول، وترتيبات العيش المستقل، والعمالة، والتصويت، وغير ذلك من حقوق المشاركة في الحياة السياسية، وحقوق الاتصال والتعليم، من بين أمور أخرى.

50- ولا يكمن أثر المعاهدة في تنفيذها وتطبيقها مباشرة على الصعيد المحلي فحسب، بل أيضاً في تشكيل أطر السياسات العامة والمؤشرات المعتمدة لقياس التقدم المحرز. فعلى سبيل المثال، تظهر قضايا الإعاقة والنوع الاجتماعي والأطفال بشكل بارز في أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات ذات الصلة، في حين لا ترد إلا إشارات قليلة تتعلق بالعمر، ولا سيما مرحلة الشيخوخة. ولاحظت الخبرة المستقلة السابقة أن أهداف التنمية المستدامة عموماً، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم، لا تركز بشكل خاص على الاستبعاد في مرحلة الشيخوخة والتميز ضد كبار السن؛ وخلصت إلى أنه بالمقارنة مع فئات أخرى، مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، فإن غياب التركيز "هو بالتأكيد انعكاس لعدم وجود صك قانوني مخصص لكبار السن"⁽⁸⁰⁾.

باء - تعظيم إمكانات آليات حقوق الإنسان القائمة

51- إن الممارسات المتنوعة التي تتبعها آليات حقوق الإنسان القائمة، والتي أبرزها الفرع السابق، تعني ضمناً أن هناك مجالاً كبيراً لزيادة تعزيز انخراطها في تناول حقوق الإنسان لكبار السن. ويمكن للآليات القائمة أن تفعل المزيد من أجل النهوض بتنفيذ ما يوجد من قواعد ملزمة وقواعد غير ملزمة ووثائق سياسات. ويمكن أن تزيد الآليات القائمة تفاعلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان في سن الشيخوخة، وذلك على سبيل المثال بإدراج مسائل أكثر تحديداً في قوائم المسائل التي تقدمها هيئات المعاهدات إلى الدول الأطراف قبل تقديم التقارير أو رداً على التقارير، وعن طريق التطرق إلى هذه المسائل بصورة منتظمة في الملاحظات الختامية التي تصدر عن هذه الهيئات. ويمكن أن تُضمّن الدول الأطراف تقاريرها مزيداً من المعلومات عن كبار السن. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكفل لفت نظر هيئات المعاهدات إلى هذه المسائل⁽⁸¹⁾. ويمكن أن تحدّث هيئات المعاهدات التعليقات العامة القائمة أو تضع تعليقات جديدة. ويمكن أن تولي الإجراءات الخاصة اهتماماً أكبر لتأثير التحيز ضد كبار السن والتميز على أساس السن وأن تتشاور مع كبار السن والمنظمات التي تمثلهم فيما يُضطلع به من عمل قطري ومواضيبي.

52- وفي حين يمكن للآليات القائمة أن تتخذ خطوات عديدة لسد الفجوة في حماية حقوق الإنسان لكبار السن، فمن المهم الاعتراف بالقيود المفروضة على هذه الآليات. فالآليات الحالية تواجه قيوداً عملية في قدرتها على النهوض بحقوق الإنسان لكبار السن، بما في ذلك من حيث ولاياتها وأعباء عملها وتوقعاتها وخبراتها. وتصطدم هيئات المعاهدات بصفة خاصة بأحكام موضوعية متنافسة ترد في المعاهدات التي تحكمها وبالشواغل التي تثيرها الدول الأطراف والمجتمع المدني أمامها؛ وضيق الوقت

(80) A/HRC/39/50، الفقرة 35.

(81) A/HRC/48/53، الفقرتان 93 و94.

المتاح لاستكشاف مسائل إضافية في الحوارات التي تجريها مع الدول الأطراف في إطار إجراءات الإبلاغ؛ والقيود التي تحكم طول الوثائق وعدد المسائل التي يمكن طرحها على الدول الأطراف كتابة وبصورة شفوية؛ والطابع غير الملزم للتعليقات أو التوصيات العامة؛ والخبرة المحدودة لأعضاء اللجان فيما يتعلق بقضايا الشيخوخة وحقوق الإنسان.

53- ولا بد من الاعتراف بأنه على الرغم من الاهتمام الذي أولي لقضايا الشيخوخة وحقوق الإنسان على مدى العقد الماضي، لم تكن هناك زيادة كبيرة في مستوى المشاركة في معالجة هذه القضايا. ومن المرجح أن يؤدي الاكتفاء بالاعتماد على إمكانات الآليات القائمة لسد الفجوة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن إلى تغييرات تدريجية بدلاً من أن يفضي إلى التحول اللازم في النموذج الفكري من أجل معالجة حقوق الإنسان لكبار السن بالكامل وبطريقة مستدامة وشاملة.

سابعاً - استنتاجات وتوصيات

54- تفيد جميع شهادات كبار السن، وآراء المنظمات التي تمثلهم، والتقييمات التي أجراها خبراء دوليون ووطنيون إلى أن تجزأ القواعد والإجراءات القائمة والقيود تنطوي عليها، من الناحيتين المفاهيمية والعملية، أدياً إلى فشل عام في الاعتراف على النحو اللازم بحقوق الإنسان لكبار السن على الصعيد الدولي وتوفير الحماية الكافية لهذه الحقوق. وتعني أوجه القصور في الإطار الدولي أن الدور الهام المحفز والداعم الذي يمكن أن تؤديه المعايير الدولية في دفع العمل على الصعيد الوطني كان غائباً إلى حد كبير أيضاً. والنتيجة هي حماية قانونية محدودة لحقوق الإنسان لكبار السن مقارنةً بالفئات الأخرى.

55- وعلى الرغم من التطورات الهامة التي شهدتها عملية وضع المعايير وتطويرها على الصعيد الإقليمي على مدى العقد الماضي، يوفر الإطار الدولي الحالي تغطية مجزأة وغير متسقة لحقوق الإنسان لكبار السن في القانون والممارسة. فالحماية التي يوفرها الإطار الحالي والمعايير الحالية إما منقوصة إلى حد كبير أو عامة جداً بحيث لا يمكن أن توفر توجيهاً كافياً ومحددًا للحكومات وواضعي السياسات وجماعات الدعوة بشأن الإجراءات اللازمة لضمان أعمال حقوق إنسانية خاصة بكبار السن. ثم إن عدم وجود إطار دولي مخصص لحقوق الإنسان لكبار السن يعوق نظر آليات حقوق الإنسان القائمة في القضايا الشاملة لعدة قطاعات. زد على ذلك أن عدداً من القضايا التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لكبار السن لا يغطيها الإطار الدولي لحقوق الإنسان القائم بما فيه الكفاية.

56- وفي حين بذلت الآليات الدولية لحقوق الإنسان جهداً للنظر في المسائل التي تؤثر على كبار السن كجزء من عملها الجاري، ثمة اعتراف واسع النطاق بضرورة بذل المزيد من الجهود لسد الثغرات في مجال حماية حقوق الإنسان التي تؤثر على كبار السن. يمكن، إذن، لهيئات معاهدات حقوق الإنسان والآليات المنبثقة عن هذه المعاهدات أن تكثف الجهود الرامية إلى إدماج كبار السن في ولاياتها وأنشطتها القائمة؛ وتنظر في وضع قواعد ومعايير محددة وفي تحديث التوجيهات المتعلقة بكبار السن؛ وتعزز التعاون وتستكشف النهج المشتركة إزاء معالجة المسائل المتعددة الجوانب التي تؤثر على كبار السن.

57- وفي ظل جائحة كوفيد-19، التي كشفت عن أوجه ضعف كبار السن وفاقمتها، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز عمل الآليات القائمة بشأن كبار السن. ومع ذلك، ثمة اعتراف متزايد بأن هذه الإجراءات لن تكون كافية لإحداث التغيير اللازم لسد الثغرات القائمة في مجال الحماية وتحقيق نقلة نوعية. ولذلك، يلزم اتباع نهج ذي مسارين: تحسين تنفيذ القواعد والمعايير القائمة، والتعجيل بوضع صك معياري جديد.

58- وتبين التجربة المكتسبة من معاهدات متخصصة أخرى على مستوى الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي أن هذه المعاهدات تضيف إلى أعمال الحقوق التي تضمنها إضافة كبيرة وفريدة من نوعها. ومن شأن وضع إطار معياري جديد بشأن حقوق الإنسان لكبار السن أن يسلط الضوء على خصوصية كبار السن فيما يتعلق بالتمتع بحقوقهم والتصدي لانتهاكاتهما. ولا يمكن أثر المعاهدة في تنفيذها وتطبيقها مباشرة على الصعيد المحلي فحسب، بل يمكن أيضاً في تشكيل أطر السياسات العامة والمؤشرات المعتمدة لقياس التقدم المحرز. وتوفر المعاهدات المتخصصة نقطة تجمع لأصحاب المصلحة وأنشطة الدعوة، وتيسر التبادل مع الأطر القائمة وتساعد في زيادة وعي الآليات الأخرى بتقاطع الحقوق والانتهاكات ومراعاتها لذلك.

59- وللوفاء بالوعد بضمان تمتع جميع الأشخاص، بمن فيهم جميع كبار السن، تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، من الضروري التحرك بسرعة نحو وضع واعتماد إطار متماسك وشامل ومتكامل لحقوق الإنسان يعكس فهماً مستكملاً ودقيقاً للتركيب الاجتماعي للشيوخ وطبيعة ونطاق التحيز ضد المسنين والتمييز على أساس السن، وتجارب مجموعات متنوعة من كبار السن.

60- وفي ضوء ما تقدم، تُقترح التوصيات التالية على الدول وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل زيادة تعزيز وحماية تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان:

(أ) دعوة الدول، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى التشجيع على إجراء مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني لتحديد الثغرات والتحديات والممارسات الواعدة في مجال حماية حقوق الإنسان لكبار السن بغية المساهمة في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم تقارير منتظمة في إطار هيئات المعاهدة والاستعراض الدوري لشامل؛

(ب) ضمان المشاركة والمساهمة الفعالتين والمجديتين لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكبار السن أنفسهم، في العمل المتعلق بكبار السن الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل المفتوح العضوية؛

(ج) المشاركة بنشاط في الاجتماع المتعدد الجهات صاحبة المصلحة الذي صدر تكليف بشأنه بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 3/48 وفي المشاورات الأخرى بغية وضع مقترحات وتوصيات لتعزيز الأطر القانونية على الصعيدين الوطني والدولي لحماية حقوق الإنسان لكبار السن كي ينظر فيها المجلس والهيئات الأخرى ذات الصلة؛

(د) دعوة الآليات الدولية القائمة لحقوق الإنسان إلى استعراض ممارساتها الحالية بغية إدماج حقوق الإنسان لكبار السن في عملها على نحو أفضل؛ ومعالجة الثغرات واستكشاف القضايا الجديدة التي تؤثر بشكل خاص على كبار السن التي لا يعالجها الإطار الدولي الحالي لحقوق الإنسان.